عن معاني النّصّ والخطاب
في النّقد الأدبيّ والسّيميائيّ

عبد اللّطيف محفوظ

المغـــرب

تؤكد الدّراسات المتعددة التي اهتمت بالخطاب والنص عدم وجود حدود صارمة تعرف كل مفهوم منهما، وأيضا عدم وجود حدود واضحة ومستقرة تحدد العلاقة بينهما، وذلك لكونهما نتيجة أسباب عديدة، لغوية ومعرفية، يتلقيان تعريفات مختلفة باختلاف الحقول المعرفية والتوجهات النظرية، واختلاف أشكال إدراك موضوعهما، والذي يتجسد بخصوص الحقل الأدبي في العمل الأدبي أو المؤلف الأدبي. ويتعمق هذا الالتباس مع حقيقة كونهما في أحيانٍ كثيرةٍ، إما يتلقيان نفس التحديدات أو تحديدات متشابهة، حيث لا نجد التمييز الواضح إلا نادرا. ومن هنا التباسهما بوصفهما مفهومين دقيقين. ومن ثمة، فإن تمحيصهما في النقد العربي يفترض محاولة الاهتمام باستعمالاتهما المهيمنة في أهم الحقول المعرفية الغربية والعربية، ويقتضي ذلك أولا رؤية المفهومين بوصفهما ترجمة لمفهومين غربيين، ثم إدراكهما بوصفهما دليلين لغويين

لتأسيس أي مقترح نظري ممكن. وسنعمل من أجل صياغة اقتراح نظري ما، على بنائه أولا، انطلاقا من تمثل معانيهما الغربية التي أضحت محايثة بالضرورة لمعانيهما في العربية، وثانيا، انطلاقا من تمثل معانيهما في التراث العربي اللغوي والمعرفي، وثالثا من تصورنا للموضوع المعرفي الحصري الذي يستعملان بوصفهما عنصرين أساسيين من الجهاز المفاهيمي المعد لمقاربته والذي يتمثل في العمل الأدبي.

1• الخطاب والنصّ وإكراهات الفعل الترجمي

لا بد في البداية من الاهتمام بظاهرة التأثير الترجمي على الدليلين، على اعتبار أهمية هذا الفعل في تفسير ظاهرة الالتباس الواسمة لهما، خصوصا وأن الفعل الترجمي قد أنتج خاصة مع مفهوم Discours بشكل لم يراعِ البتّة اختلاف معانيه في لغته الأصلية، فظهر في اللغة العربية في دليلٍ واحد، كما لو كان ذلك قدرا مفروضا على بنية الذهن الممارس له تحت إرغامات وضع أصبح يقوم مقام القانون. ومن أجل التدليل على هذه الحقيقة، تكفي الإشارة إلى أن مفاهيم عديدة في مجالات مختلفة، بما فيها النقد الأدبي، هي مثار خلاف كبير بين المترجمين والمتداولين لها، فـ la pragmatique مثلا، تعرف لحد الآن اختلافا في ترجمتها نظرا لاختلاف فهمها من قبل المترجمين وغيرهم، حيث كل تيار يقترح لها ترجمة يزعم أنها أنسب لمعناها الاصطلاحي. وهكذا نجد التداولية والنفعية والذريعية والذريعيات والبرغماتية. ومن المفيد هنا التنبه من جهة، إلى أن الفعل الترجمي تعامل مع شكل إدراك موضوعها، وليس مع ممثلها التجسيدي، ومن جهة ثانية، إلى أن ممثلها التجسيدي المتعدد في اللغة العربية المترجم إليها، هو في الواقع تحديد وتقييم تأويلي لموضوعها الأول. ولذلك تتعدد الأدلة الممثلة لها في العربية،

حيث كل مقترح يجسد شكلَ تأويلٍ ما، يختلف بالضرورة عن الشكل المحقق من قبل غيره. وذلك بفضل تحقق العملية في مستوى مقولة الوجود، بناء على تفعيل عملية ذهنية ينحل بموجبها الدليل من مستواه الرمزي إلى وروده بوصفه نسخة وجودية وحادثة، تحدد موضوعه المتميزَ والتواصلي. وتدفعنا هذه الحقيقة إلى طرح سؤال يتعلق بالسبب الذي جعلنا لا نترجم المفهومين الغربيين texte et discours انطلاقا من نفس الآلية، واكتفينا فقط بترجمة الممثل التجسيدي. أي أننا نمارس الترجمة في مستوى مقولة الضرورة، حيث الأنساق اللغوية مجردةٌ والأدلة رموزٌ.

إن الإجابة الممكنة عن هذا السؤال، تكمن، لا ريب، في أن الشكل السيميائي المعتمد في ترجمة المفهومين، يفيد ثلاثة قضايا أساسية، تتضافر جميعها في إضفاء مزيد من الغموض عليهما في العربية، تتمثل الأولى في غياب أدلة منافسة ليس في المستوى المجرد حيث البعد الرمزي للأدلة، ولكن في المستوى الوجودي. ذلك أننا نجد بالنسبة لمفهوم discours من الأدلة المنافسة والمستعملة في حدود حصرية جدا (القول والكلام) وهما معا غير مناسبين سواء تعلق الأمر بالنوع الترجمي الأول أو الثاني، إضافة إلى أنهما مشغولان بترجمة أخرى مناسبة، ومن ثمة فإن الاستفادة منهما ستؤدي حتما إلى الالتباس، وإلى تهديم النسق المفاهيمي اللساني والسيميائي. علاوة على أن "القول" مثلا والذي استعمل من قبل بعض النقاد ترجمة لـ discours في حقل السرديات الشكلانية خاصة، يبدو غير مناسب البتة، لأن المفهوم الغربي في هذا الحقل، رغم الاختلاف النسبي لمعانيه باختلاف مشغليه، لا يماثل دلالة القول في العربية، سواء نظر إليه مجردا أو مُمَثِّلاً لمفهوم، لأنه في الحالين معا لا يتناسب مع

كيفيات وأشكال تهيئ المواد الدلالية وتجسيدها في المظهر المادي للعمل السردي، وهو ما لا يتلاءم مع معناه العربي. أما الدليل texte فلم يترجم إلى العربية إلا بالدليل "نص" الذي رغم أنه يبدو ترجمة وفق المستوى الثاني للفعل الترجمي، الذي يأخذ بعين الاعتبار المعنى الاستعمالي، فإن المعنى المنقول يظل ملتبسا لأنه يضفي معناه الراسخ على معنى الظاهرة، التي فيما يترجمها يحددها تعيينيا.

وتتمثل القضية الثانية في كون الاختلافات المتعددة التي تشكل حمولة الدليلين المفهومية في الحقول المعرفية التي تدمجهما ضمن أجهزتها المفاهيمية تستعصي على الضبط، فضلا عن كونهما في العديد منها يتبادلان المواقع حيث يسطو كل مفهوم على موضوع الآخر، فموضوع الخطاب مثلا، تارة يتماثل مع الفكرة العميقة التي يتغيا العمل الأدبي إبلاغها للمتلقي، وهي في الغالب ذات حمولة إيديولوجية، تتوسل الحواملَ الدلاليةِ وأقوالَها وسلوكاتِها وأعمالَها، وهو وفق هذا الاستعمال توصيف لمحافلَ نصيةٍ ما قبل إظهارية، ويرتبط هذا الاستعمال أكثر بتوجه تحليل الخطابِ والباختينية وغيرهما. وأحيانا يتماثل مع شكل تفعيل آليات محايثة مسؤولة عن شكل تظهير العمل الأدبي كما هو الشأن مع السرديات الشكلانية. وتارة أخرى يتماثل مع مجمل المؤشرات الخارجية والداخلية التي يفرزها إنتاج أو تلقي الأعمال الأدبية. حيث يصبح العمل الذي غالبا ما يأخذ في التصورات التي تُعطي للخطاب هذه المساحة الموسعة اسم النص، مجرد بنية مجردة كما يوضح ذلك أحد أقطاب علم النص فان ديك، على سبيل المثال. وإلى جانب هذه الاستعمالات والتوظيفات هناك تصور آخر أكثر عمقا وتعقيدا، ويتصل باستعمالات بعض الفلاسفة مثل ديريدا وفوكو، حيث الخطاب مع هذا الأخير خاصة، يصبح أكبر من التقاطع الموجود بين الكلمات والأشياء،

وبين مجموع المعاني الحاضرة من خلال المؤشراتِ المجسدةِ من قبل العمل، وتلك التي تتمظهرُ من خلالها بوصفها مقتضيات لها. ومعنى ذلك أن الخطاب هو أصلٌ لإنتاج الأعمال، لكنه أصل خارجي بالنسبة للفرد يحضر بشكل ضروري في بنية شكل التفكير نفسه، فينظمه ويحكمه في آن، حيث يبدو طرحه النظري وهو يرى " أن اشتغال آليات النص المعرفية تؤدي إلى تجلية مستويات من الخطاب وإخفاء مستويات أخرى"، الشيء الذي يفرض على النص الانتماء إلى مرحلة تاريخية موسومة بطابعها المعرفي، والذي يدخل معه في علاقات التظهير والإخفاء. مع كون المُظْهَرِ يساعد المخفي على الظهور لأنه مضمر فيه ومقتضى من قبله. ومن ثمة يكون الخطاب في الواقع مسؤولا عن المضمر الحاضر فيه بالقوة، ولذلك فإن ما يظهر ليس إلا "ذرة الخطاب" وهنا يتمظهر الموضوع الأساسي للخطاب بوصفه سلطةً تتحكم في الأعمال الأدبية، أو لنقل النصوص التي تتماهى هنا مع ذرة الخطاب فقط وليس مع الخطاب. ومن الواضح أن هذا المعنى العميق للخطاب يجعله عاما وقابلا لتشكيل ما لا نهاية من النصوص والتحكم فيها. إنه يبدو إذا شئنا استعارة مفاهيم دو سوسير اللسانية، يماثل اللغة بينما تماثل ذرر الخطابات أو النصوص الكلام. ونفس الأمر يصدق على النص تقريبا ...

أما القضية الثالثة، فتتمثل في كيفية استقبال الدليلين العربيين "الخطاب والنص" للمفهومين الغربيين واحتوائهما مع أنهما في العربية يجسدان مفهومين موجودين في الثقافة العربية وفي جملة من حقولها المعرفية.

ويترتب عن كل ذلك، أننا في استعمالاتنا العادية لهما بوصفهما مفهومين، غالبا ما أصبحنا نراكم في نفس الدال مدلولات عدة عربية

وغربية. وهكذا صار المفهومان من أكثر المفاهيم التباسا. فغدا من اللازم، من أجل توضيح حدود موضوعهما، ربطهما بتصور ما لاتجاه أو منظر أو إعادة بناء دلالتهما من جديد.

2• النص والخطاب بوصفهما دليلين لغويّين

انطلاقا من هذا الإدراك، فإن أية محاولةٍ لإعادة التحديد، لا بد لها من الانطلاق من تعرُّف الاختلاف الأصلي الكامن في التعريفات الثقافية العربية، وأولها أهم ما ورد في المعاجم الأساسية وخاصة ما يتصدر مدخل الجذرين "خطب" و "نصص" في لسان العرب :

إن خطب تعني الخطب أي الشأن الذي هو مدار الحديث ومناطه، كما تعني التخاطب والخطبة، وهي من ثمة تعني الحركة الذهنية والفاعلية والتفاعل، والحوار. بينما تعني كلمة نصص البروز والظهور والتجلية والتزيين، وبلوغ الغاية والتميز. ومن الملاحظ جليا أن اللغة قد أنتجتهما للدلالة على حالتي أشياء مختلفتين جدا، فالخطب والخطابة والخطبة كلها تدور حول محور الجدل والحوار والتواصل، بينما تتمحور أدلة النص والتنصيص والنصة والمنصة حول الشيء البارز والظاهر، وقد استقرت على حال ثابتة. ومن هنا فإن الاختلاف الأول يكمن في التماسف المتحقق في الفاعلية والجمود، في التوليد بالقوة والتثبيت بالانغلاق، في المرجع الموسوعي والمرجع الأفرادي. ويعني ذلك باختصار أن موضوعهما مختلف بالضرورة. ولعل بعض هذه المعاني مدعم بدلالة الكلمتين بوصفهما مفهومين تراثيين، حيث يرتبط النص في الثقافة العربية أكثر بالجمود والثبات، وبالمعنى الإشاري الذي لا يقبل التأويل، غير أن النص وفق هذا المعنى ليس بالضرورة محددا لعمل متماسك ومستقل ومرتبط بوجود محدد في الزمن، كما يدل على ذلك النص في

المنظور الحديث. (أحيانا نتحدث عن النص ولا نقصد القرآن بل آيات معلومات ...) إنه يعني كل ما هو بارز وبالغ حده بذاته. بينما يرتبط الخطاب بالحجة والاختلاف والمجادلة.

بناء على ذلك يمكن بناء تصور متضافر للمفهومين، يراعي أشكال وجودهما اللغوي والمعرفي المتعدد، ويراعي معانيهما الأكثر رسوخا. ويتمثل هذا التصور أولا في اعتبار النص كل تحقق ملموس مجسد بواسطة اللغة، والذي له بداية ونهاية، وعنوان وتاريخ كتابة إلخ. وهو نسيج لغوي يخضع شكله للقوانين المنظمة لذاكرته المشكلة من النصوص المناظرة له، والتي تنضوي تحت نفس الجنس. وهو إلى ذلك مغلق لا يقبل الإضافة أو التعديل. ولهذا فهو مجرد هيكل جامد، لأنّه حين يكون في حالة الإضافة غير المرتبطة بعمل بعينه ولكن بجنس معين مثل النص الروائي، يعني الآليات المجردة الخاصة بإنتاج وبناء نصوص الجنس. أما الخطاب فهو من جهة كل سجلات المعرفة والأسيجة المجردة لتمثيل الدلالات الموسطة للفكرة، التي تحاول الذات الكاتبة تجسيدها من قبل النص، والتي تؤشر على حساسيات مختلفة جمالية وإيديولوجية ومعرفية، ومن جهة ثانية، إنه ما يصدر عن النص المفرد الجامد من دلالات نتيجة تحوله إلى مصدر للتواصل مع الآخر، حيث يتحول بفعل ذلك إلى مصدر لإشعاع متعدد للخطاب، والذي يتحدد انطلاقا من سمات الأفعال التذاوتية للمتواصلين معه.

مراجع الدّراسة

- عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي : نحو تصور سيميائي، دار العلوم ناشرون بيروت ومنشورات الاختلاف الجزائر 2008.

- Greimas (A.J), & Courtés (J), Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette Paris, 1979, tome 1.

- Maingueneau (D), L'analyse du discours, Hachette, Paris, 1991.

- Piece (C.S) Textes Fondamentaux De Sémiotique, Traduction et notes B.Fouchier-Axelsen etC.Foz, ed, M.K. Paris 1987.

- Ecrits sur le signe, Tra.. par G.Deledalle, Seuil, Paris, 1978.